



انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٠

بيئة خصبة ودعاية غير تقليدية

يوليو ٢٠٢٠

دراسة ملتحى الحوار للتنمية وحقوق الانسان

مقدمة

تؤسس عودة انتخابات مجلس الشورى التي حددت لها في ٤ يوليو الجاري الهيئة العليا للانتخابات موعداً في ١١ و ١٢ أغسطس المقبل، لمرحلة جديدة أكثر انفتاحاً، ويرسى قيماً أساسية لم تكن واردة في الحياة السياسية المصرية مثل الفصل بين السلطات وتكريس دولة القانون. ولعل المغزى الأهم لهذا التطور، هو إقرار النظام السياسي بأن الوظيفة الأولى للدولة هي إرساء المؤسسات التي تقود إلى عملية استعادة الدولة المدنية، وتكريس المسار الديمقراطي.

وكان إعلان قانون تنظيم انتخابات مجلس الشيوخ رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠، الذي صادق عليه الرئيس عبد الفتاح السيسي في ٢ يوليو الجاري، ودخل حيز التنفيذ، هو التطور المهم في مجال المستجدات على الصعيد المصري الرسمي. فانتخابات مجلس الشيوخ تؤسس لممارسة سياسية وحزبية بدأت بالفعل ويعترف بالتعددية السياسية، فبموجب القانون يُشكل مجلس الشيوخ من ٣٠٠ عضو ويُنتخب ثلثاً أعضائه بالاقتراع العام السري المباشر ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي، على أن يخصص للمرأة ما لا يقل عن ١٠ في المائة من إجمالي عدد المقاعد، ويكون انتخاب مجلس الشيوخ بواقع ١٠٠ مقعد بالنظام الفردي، و ١٠٠ مقعد بنظام القوائم المغلقة المطلقة، ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما.

ولم يكن اللجوء إلى تغيير مسمى المجلس من "الشورى" إلى "الشيوخ" إلا تعبيراً عن حرص واضعي دستور ٢٠١٤ على تعزيز المكتسبات الديمقراطية، ومواكبة الديمقراطيات العريقة. كما أن تعزيز القانون للمنافسة الحزبية، يفرض على المعارضة المصرية أن تدرك وتعي أن هناك جديداً يحدث في مصر، ومن ثم يجب عليها أن تكون على مستوى المسئولية بتكريس حضورها الجماهيري، والالتحام بالشارع، والقفز على الممارسات الحزبية التقليدية والمعلبة التي كانت العنوان الأبرز للحياة السياسية المصرية طوال العقود الثلاثة التي خلت.

ولادة جديدة

لم يكن استحداث غرفة تشريعية ثانية في الحياة السياسية غريباً عن التقاليد السياسية في مصر، فقد نشأ مجلس الشورى في مصر ضمن تعديلات دستورية عام ١٩٨٠، لكن تأثير المجلس في الممارسات التشريعية لم يكن حاضراً، ولم تنل غالبية توصياته وتقاريره حظها من التنفيذ، لكونها غير ملزمة، مما أفقد المجلس أي قيمة له.

في المقابل تحظى انتخابات مجلس الشورى المقرر لها ١١ و ١٢ أغسطس المقبل بأهمية خاصة، بعد أن منحت المواد المنظمة لقانون مجلس الشيوخ صلاحيات جديدة وغير مسبوقة، فبموجب المادة السابعة يختص مجلس الشيوخ الجديد بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بتوطيد قواعد الديمقراطية، وتعميق النظام الديمقراطي وتوسيع مجالاته. كما تنص المادة الثامنة على ضرورة أخذ رأى المجلس في عدد من القضايا في الصدارة منها، الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من الدستور،

ومعاهدات الصلح والتحالف، وكافة المعاهدات التي تمس سيادة الدولة بالإضافة إلى مشروعات القوانين والمشروعات المكملة للدستور فضلاً عن اختصاصات أخرى.

على صعيد متصل، فإن انتخابات مجلس الشيوخ المقبلة تبدو مختلفة واستثنائية عن سابقتها في جوانب أخرى، فعلى سبيل المثال بينما كان مجلس الشورى القديم نظامه الانتخابي في أكثر من فصل تشريعي معيّنًا، وسبق أن حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية نظامه الانتخابي، يتمتع البناء القانوني لانتخابات المجلس الجديد بالمتانة الدستورية والقانونية.

في جانب آخر يتوقع مشاركة حزبية واسعة في الانتخابات المقرر عقدها لمجلس الشيوخ الحالي، كانت غالبية القوى السياسية عازفة عن المشاركة في الترشيح لعضوية مجلس الشورى القديم، كما نسب المشاركة الشعبية في انتخابات أعضائه ضحلة، حتى بعد زيادة صلاحياته عام ٢٠٠٧.

في ظل الدساتير المصرية المتعاقبة عقب ثورة ١٩٥٢ كان مجلس واحد وهو مجلس الأمة ثم مجلس الشعب، ثم أُدخلت تعديلات على دستور ١٩٧١ عام ١٩٨٠ وأنشئ بموجها مجلس الشورى وكان اختصاصه استشاري فقط يمكن الأخذ به أو تنحيته جانباً، والمقترح الآن عودة إلى مجلس الشورى بمسمى آخر وهو مجلس الشيوخ بعدد أعضاء أقل وبشروط أكثر تشدداً من المطلوبة بعضو مجلس النواب، وهذا سيؤدي إلى تحسين الأداء ويُجنب العملية التشريعية التسارع وإصدار قوانين بها ثغرات

الملامح الاستثنائية والجديدة لمجلس الشيوخ الجديد مقارنة بسابقه لم تقتصر على ما سبق، فقد جاء المجلس الجديد بشروط أكثر تشدداً، فمثلاً ألزم قانون مباشرة الحقوق السياسية المنظم لمجلس الشيوخ الجديد بضرورة حصول المرشح على مؤهل جامعي أو ما يعادله على الأقل ناهيك عن وضع قانون مجلس الشيوخ الجديد عقبات كبنود تمنع عضو المجلس المنتخب من تغيير صفته الانتخابية أو الحزبية، فبموجب المادة الخامسة من القانون إذا فقد الحزب صفته الانتخابية أو غير انتمائه الحزبي تسقط عنه العضوية بقرار من مجلس الشيوخ بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

أهمية خاصة

كشفت الممارسات السياسية العملية أهمية وجود غرفة ثانية للسلطة التشريعية، وهنا، يمكن فهم توجه الدولة نحو استحداث مجلس الشيوخ في التعديلات الدستورية التي مررها البرلمان في أبريل ٢٠١٩، بالنظر إلى عدة اعتبارات حاکمة دفعت بأهمية عودته، وهو ما يمكن بيانه على النحو الآتي:

جذب الخيرات: تكمن أهمية مجلس الشيوخ في كونه بيئة حاضنة وجاذبة لعدد كبير من الخبرات، وهو ما سيساهم في أن تستفيد الدولة منها فضلاً عن أن هذه الخبرات قد تكون مرجعية لمجلس النواب، خاصة في سن القوانين الاجتماعية والإنسانية.

لذلك فإن الهدف من إعادة مجلس الشيوخ هو تشكيل مجلس متخصص يكون تحت بند مجلس استشاري تخصصي في دراسة القوانين المكملة للدستور لتصل إلى مجلس النواب، بحكم اشتراط المؤهل العالي لمن يقدمون للترشح فيه، وإعطاء نسبة الثلث لرئيس الجمهورية لتعيين من هم ذوو الخبرة والكفاءة العلمية.

منع شطط السلطة التشريعية: تمنع الغرفة التشريعية الثانية تعسف واستبداد السلطة التشريعية إذا اقتضت عملية سن القوانين وإصدارها على مجلس واحد، بالإضافة إلى أنه يساعد على رفع كفاءة المجالس النيابية حيث يتيح الفرصة لإدخال عناصر ذات كفاءة عالية.

تخفيف حدة الخلاف بين السلطة التشريعية والتنفيذية: تساهم الغرفة الثانية في تخفيف حدة الخلاف بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، بحيث إذا حدث خلاف بين الحكومة والمجلس التشريعي الرئيسي، فإن المجلس الثاني يمكنه القيام بالتوفيق بينهما ومنع تفاقم الأزمة.

استلهام التجارب الدولية: أثبتت الغرفة التشريعية الثانية نجاحاً عملياً داخل العديد من الدول التي أخذت بهذا النظام ومنها فرنسا وإيطاليا والهند والبرازيل والأرجنتين وكندا وجنوب أفريقيا وأستراليا واليابان وسويسرا، وبناءً على التعديلات الدستورية الأخيرة، تم الاستفتاء على عودة الغرفة الثانية للبرلمان "مجلس الشيوخ".

إثراء العملية التشريعية: يساهم مجلس الشيوخ في إثراء العملية التشريعية في مصر، والتي كانت المهمة الأساسية لمجلس الشورى سابقاً، كما أنه سيساهم في وضع خطط أساسية، للسياسة العامة للدولة.

خلف ما سبق، فإن وجود غرفة ثانية داخل البرلمان تضمن إحكام الصياغة القانونية لمشاريع القوانين والتدارس الدقيق، حتى لا تكون التشريعات قد صدرت دون دراسة وتقود إلى إشكاليات كثيرة ويوصم القانون بعدم الدقة، لذلك تم وضع شروط في أعضاء مجلس الشيوخ من بينها أن يكون لديهم خبرة أكبر، وأن يكون عمر عضو مجلس الشيوخ أكبر من عمر عضو مجلس النواب لتوافر عنصر الخبرة.

بيئة مغايرة

تجرى انتخابات مجلس الشورى في ١١ و ١٢ أغسطس ٢٠٢٠، وتحظى الانتخابات المقبلة باهتمام حزبي واسع، حيث بدأت بعض الأحزاب، في الصدارة منها الوفد والحركة الوطنية والجيل الديمقراطي ومستقبل وطن والشعب الجمهوري تستعد

لخوض انتخابات مجلس النواب والشيوخ، وتعلن عن تحركاتها خلال الفترة المقبلة بشأن الدخول في مشاورات مستمرة لخوض الانتخابات من خلال تحالفات تضم عدداً من القوى الوطنية. كما تحظى انتخابات الشورى المقبلة باهتمام الشارع المصري، وربما يجوز القول أن انتخابات مجلس الشورى تبدو مغايرة لما كان في السابق، بالنظر إلى حالة الحراك السياسي الذي تعيشه البلاد، وتساعد الاهتمام الشعبي بالعملية الانتخابية لمجلس الشيوخ، بعد توسيع دور المجلس وإعطائه بعض الصلاحيات التشريعية، ناهيك عن أن ما شهدته البيئة التشريعية والقانونية والسياسية والاجتماعية أدت إلى تحفيز الاهتمام بهذه الانتخابات.

ومن هنا فإن التطرق بالرصد والتحليل للبيئة التي ستجرى في ظلها انتخابات مجلس الشورى يبقى مهماً، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

الإطار الدستوري: يمثل البناء الدستوري والقانوني لنظام سياسي معين الإطار الشكلي الذي تجرى فيه الأمور في هذا المجتمع كما أنه يمثل في نفس الوقت أكثر جوانب الظاهرة السياسية ثباتاً. أيضاً يعتبر الإطار القانوني للتحويل السياسي أحد المحددات الأساسية للتطور الديمقراطي، والإطار القانوني لا ينصرف إلى النصوص فحسب، ولكنه إفراز لواقع سياسي معين، كما أنه ينعكس مباشرة على تطور ذلك الواقع السياسي. ومن هذا المنطلق كان حرص النظام السياسي على تكريس الإصلاح الدستوري والقانوني الذي يمثل ضامنة مهمة لتعزيز التطور الديمقراطي. في هذا السياق أحدث القرار الخاص بتعديل ١٢ مادة في الدستور، وإضافة ثمانية مواد جديدة للدستور تحولاً نوعياً في نظرة النخبة الحاكمة في مصر لقضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي.

والواقع أن تعديل الدستور وإضافة مواد جديدة عكس بصورة واضحة التغيير الحادث في بنية النظام السياسي المصري، والتي جعلت أداءه محكوماً بتوازنات واسعة ومنفتحة على المستقبل.

وتمثلت أهم التعديلات التي تم الموافقة عليها في العام ٢٠١٩، تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية: تم تعديل بعض أحكام قانون "تنظيم مباشرة الحقوق السياسية" الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤، بما يكفل توافقه مع التعديلات الدستورية التي تم الموافقة عليها في أبريل من عام ٢٠١٩. وتضمنت التعديلات حق الاقتراع ومن يحق لهم مباشرة الحقوق السياسية، وقاعدة بيانات الناخبين وكيفية القيد بها ومراجعتها وتصحيح الأخطاء، وتحديد الموطن الانتخابي، وضوابط الدعاية في الانتخاب والاستفتاء، واستخدام وسائل الإعلام الحكومية، وضوابط كل من التغطية الإعلامية واستطلاعات الرأي، ودور منظمات المجتمع المدني، ومواد لتنظيم عمليتي الاستفتاء والانتخاب وكيفية التصويت وفرز الأصوات، وتصويت المصريين في الخارج، وإعلان النتائج، والحكم بشطب المترشح والتظلم من إجراءات الاقتراع والفرز، وجرائم الانتخاب.

كما تم تعديل قانون مجلس النواب: وفقاً لما تمت الموافقة عليه في التعديلات الدستورية أبريل ٢٠١٩ يستلزم القانون إجراء تغييرات جوهرية من حيث عدد المقاعد المخصصة للمرأة فقد أصبحت لا تقل عن ربع إجمالي عدد مقاعد المجلس، وتقسيم الدوائر الانتخابية فقد نصت التعديلات الدستورية ٢٠١٩ على مراعاة التمثيل العادل للسكان والمحافظات وحذفت التمثيل المتكافئ للناخبين الذي نص عليه دستور ٢٠١٤، وغيرها من التعديلات التي أدخلت على القانون.

في المقابل استحدثت التعديلات الدستورية إنشاء غرفة ثانية للبرلمان تحت مسمى مجلس الشيوخ، ينظمه عمله القانون الصادر في يوليو والذي وقعه رئيس الدولة، وتضمن عدد أعضاء المجلس، وتشكيله ومدة العضوية واختصاصاته وطريقة الانتخاب.

والأرجح أن ثمة جوانب إيجابية للتعديلات الدستورية للمواد المعدلة والمضافة، أولها أن مصر دخلت مرحلة تحول دستوري جديد بإقرار التعديلات الدستورية، باعتبار أن نظام الحكم أصبح شبه برلماني وصار البرلمان يشارك في اختيار الحكومة ويمارس رقابة برلمانية كاملة عليهما في سحب الثقة منها، وإدخال التعديلات اللازمة على الموازنة العامة للدولة. وثانيهما أن التعديلات أخذت بالمعايير المعمول في تنظيم الكيانات القضائية لزيادة فعاليتها واستقلاليتها ناهيك عن حرص التعديلات على منح الاستقلالية للمؤسسة العسكرية، بما يضمن رفع كفاءتها.

وراء ما سبق، فإن التعديلات الدستورية ترتب عليها جوانب إيجابية فيما يخص الاستثمار الاقتصادي في مصر نظراً لوجود علاقة وثيقة بين الاستقرار السياسي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة أن التعديلات حافظت على هيبة واستقرار المؤسسات الحيوية للدولة، وبخاصة الجهة القضائية والعسكرية.

الإطار السياسي

تمثل انتخابات مجلس الشيوخ التي ستجرى في ١١ و١٢ أغسطس المقبل علامة هامة في تاريخ الحياة النيابية في مصر، نتيجة الأجواء التي تسبق العملية الانتخابية، وتعطى لها خصوصية واضحة مقارنة بالانتخابات السابقة.

فقد أجريت الانتخابات في ظل حالة من الحراك السياسي الداخلي، وهذا الحراك تعيشه البلاد منذ نحو خمسة أعوام. وقد شهدت الساحة السياسية المصرية خلال الفترة القصيرة الماضية العديد من المتغيرات المهمة، أولها تعديل ١٢ مادة وإضافة ٨ مواد أخرى في العام ٢٠١٩، ومنها المواد المتعلقة بعودة مجلس الشورى بعد إلغائه لتمنحه صلاحيات تشريعية جديدة. وثانيها بروز توجهات قوية داخل الأحزاب السياسية على خلافاتها واختلافاتها، للتنسيق فيما بينها من أجل المشاركة في الاستحقاق الخاص بمجلس الشيوخ. وقد أثمر التلاقي والتنسيق بين الأحزاب عن تشكيل ائتلافات وتكتلات حزبية أوشكت على وضع ملامح خطتها في الأيام المقبلة، خاصة بعد تحديد موعد الاقتراع الخاص بمجلس الشيوخ. ويتمثل المتغير الثالث في حدوث انتعاشة لافتة في دور منظمات المجتمع المدني العاملة بشكل غير مباشر في المجال السياسي، فقد أدت التغيرات التي شهدها

النظام الدولي، خاصة بعد تفشى وباء كورونا المستجد إلى بروز المجتمع المدني كشريك أساسي للحكومات في تحمل الأعباء السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها تداعيات وباء كورونا، وقد شهد الدور الذي يلعبه في مصر تطوراً ملحوظاً حيث بدأ النشاط الخيري ثم تطور ليصبح نشاطاً تنموياً يودي دوراً حقيقياً في التصدي للمشكلات والأزمات التي تواجه المجتمع تقديم الرعاية الاجتماعية، وأخيراً برز دوره السياسي كوعاء يمكن للمواطن من خلاله التأثير في العملية السياسية.

الإطار الاجتماعي

جمعت البيئة الاجتماعية لانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى ٢٠٠٧ عدد من الظواهر تتمثل فيما يلي.

القوى المشاركة.

يتوقع أن تشهد انتخابات مجلس الشيوخ المقرر لها ١١ و١٢ أغسطس المقبل ارتفاعاً في عدد المرشحين، ووصل عدد المرشحين في دوائر المنافسة. كما يتوقع أن تشهد خريطة القوى المشاركة ارتفاعاً في مشاركة المرأة، خاصة أن التعديلات الدستورية الأخيرة كفلت تمثيل أفضل للمرأة في الحياة النيابية سواء ترشيحاً أو تصويتاً، حيث نص القانون المنظم لاقتراع مجلس الشيوخ على ضرورة وجود ٣ نساء إذا كان عدد أعضاء القائمة ١٥ عضواً، ويصل هذا العدد إلى ٧ نساء حال وصول أعضاء القائمة إلى ٣٥ مرشحاً.

وفيما يتعلق بالأقباط، فإن انتخابات مجلس الشيوخ تأتي وسط طموحات قبطية بدور أكثر فعالية في الحياة السياسية المصرية، خاصة مع توجه الدولة المصرية نحو تعزيز ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة.

مشاركة كبيرة.

قد تساهم العديد من المتغيرات الجديدة في بيئة العملية الانتخابية الخاصة بمجلس الشيوخ، في تفعيل عملية المشاركة في التصويت، خاصة مع استعادة قطاعات شعبية الثقة في العملية الانتخابية لمجلس الشورى بعد عقود من عدم المشاركة، نظراً لوجود قناعة بأن مجلس الشورى السابق في أحيان كثيرة لم يؤد إلى حدوث تغيير.

والواقع أن الارتفاع المحتمل للمشاركة في انتخابات الشيوخ المقبلة يعود إلى سببين:

الأول: وجود قناعة لدى الناخب بأهمية مجلس الشيوخ، خاصة أن التعديلات الدستورية الأخيرة منحت المزيد من الصلاحيات ناهيك عن دفع السلطة التنفيذية نحو التمكين للمجلس الجديد.

الثاني: اتجاه السلطة التنفيذية التي يمثلها رئيس الجمهورية نحو التأكيد على تعيين ثلث المجلس من الكفاءات من دون الأخذ في الاعتبار الانتماءات السياسية.

غياب سيطرة رأس المال والعنف

يتوقع أن تشهد العملية الانتخابية لمجلس الشيوخ ٢٠٢٠ غياب العنف وسيطرة رأس المال التي طالما كانتا سمة ملازمة للعمليات الانتخابية التي جرت في العقود التي خلت. في المقابل فإن تصاعد معدلات الوعي السياسي بين الناخبين قد تسهم في تآكل الظواهر السلبية التي صاحبت الاقتراعات السابقة، وفي الصدارة منها شراء الأصوات. وكان نتاج هذه البيئات مجتمعة أن قررت الأحزاب السياسية في مصر بكافة اتجاهاتها وتوجهاتها، وعلى رأسها مستقبل وطن، والوفد والحركة القومية وغيرها المشاركة في اقتراع مجلس الشيوخ لمقرر له أغسطس المقبل.

الدعاية الانتخابية وجائحة كورونا

لقد تسببت جائحة كورونا في تغيير العديد من خطط الناس العاديين والسياسيين . القاهرة وهي على مشارف بدء الحملة الانتخابية لمجلس الشيوخ وقضية كورونا تتصدر الملفات السياسية. هنا، يمكن فهم القواعد التي وضعتها الهيئة العليا للانتخابات في ٤ يوليو ٢٠٢٠ بشأن حماية الناخب والمواطن أثناء عملية الدعاية والاقتراع في انتخابات مجلس الشيوخ، فقد أكدت الهيئة على مجموعة من القواعد تمثلت فيما يلي:

- تقديم كافة المقررات الانتخابية قبل البدء في التصويت.
- التقيد بمسافات أمنه أمام مراكز الاقتراع.
- تكليف موظف مختص من قبل الهيئة الوطنية للانتخابات يتولى تنظيم ومراقبة تلك المسافات الأمانة وتنظيمها باستمرار.
- فرض ارتداء الكمامات الواقية على كافة أطراف العملية الانتخابية.
- إلزام كافة المرشحين بالدعاية على وسائل التواصل الاجتماعي واستخدام مكبرات الصوت في الحدود المقررة قانوناً وتعليق لافتات في الأماكن التي تحددها السلطات المحلية في المحافظات.
- تقليل عدد الناخبين بكل لجنة فرعية وهو ما سياتر على زيادة عدد مقار الاقتراع.
- تكليف موظف مختص من قبل الهيئة بكل لجنة فرعية للتعرف على شخصية الناخب في حالة قيام اللبس في شخصيته بسبب ارتدائه الكمامة، وكذلك في لجان السيدات تكليف موظفة من قبل الهيئة للقيام بهذا العمل حتى تُجرى الانتخابات في الموعد المقرر لها.

في هذا السياق، فإن جائحة كورونا ستدفع لا محالة نحو تبني أنماط جديدة ومختلفة للدعاية الانتخابية في اقتراع مجلس الشيوخ المقرر له ١١ و ١٢ أغسطس المقبل، لا سيما وأن الدعاية التقليدية مثل المؤتمرات الجماهيرية والمسيرات الانتخابية



لا تضمن تحقيق الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة لحماية مواطنيها، وفي الصدارة منها التباعد الاجتماعي، وتخفيف الكثافة.

في هذا السياق، فالأرجح أن يتم توظيف البدائل التكنولوجية في الدعاية الانتخابية، والتي يمكن أن تركز بشكل أساسي على ما يلي:

السوشيال ميديا: تستقطب السوشيال ميديا قطاعات شعبية واسعة، وبخاصة مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" وتويتر وانستجرام"، وهو وسائل رخيصة ناهيك عن قدرتها على إحداث تعبئة شعبية وجماعية في الدوائر ذات المساحات الكبيرة، والتي يصعب تغطيتها بشكل كامل من الناحية المادية.

إنشاء صفحة الكترونية وجروب الكتروني: ستكون الدعاية الانتخابية لمجلس الشيوخ مختلفة عن كل ما سبق بالنظر إلى استمرار جائحة كورونا، وتنامي المخاوف الشعبية من انتشار الوباء.

في هذا السياق، يمكن للمرشح أن يخاطب أهالي الدائرة من خلال موقع الكتروني خاص بحملته الانتخابية، يعرض عليه افكاره وآرائه وايضا الجدول الزمني لتحركاته او لما يقوم به من خدمات من خلال الموقع. كما يمكن أن يدشن المرشح صفحة على "فيسبوك"، ويقوم بعمل دعاية للصفحة (اعلانات مدفوعة الاجر).

في سياق متصل يمكن إنشاء جروب خاص للمرشح (Whats APP Group)، لمخاطبة الشباب والتواصل معهم وتوصيل الافكار من خلال هذا الجروب. كما يمكن ان ينشئ له تطبيق خاص به (Mobile APP) كي يضمن التواصل المستمر والفعال بينه وبين الناخبين، أو ان يستخدم بعض الافلام الدعائية الصغيرة التي من شأنها تعمل على تعريف الناخبين بالمرشح وبسيرته الذاتية وايضا السياسية.

الدعاية السمعية والمرئية: يرشح لجوء عدد معتبر من المرشحين، خاصة المتنافسين على مستوى القوائم إلى تعظيم دعايتهم الانتخابية عبر مساحات إعلامية في الإعلام المسموع والمرئي، وقد تلعب الدولة دوراً محورياً في هذا السياق من خلال تخصيص منابرها الإعلامية للمتنافسين على كافة اتجاهاتهم.

البحث الالكتروني لبرامج المتنافسين: في إطار التحايل على جائحة كورونا، ومخاطرها المحتملة، يمكن توظيف مواقع يوتيوب ومواقع التواصل الاجتماعي لبث مباشر لبرنامج الناخبين والأحزاب، حيث توفر هذه الوسائل عقد مؤتمرات بأعداد كبيرة والتواصل مع الناخبين، بدلاً من المؤتمرات الجماهيرية.

الدعاية التقليدية: لا يمكن الاستغناء عن بعض أنماط الدعاية التقليدية في العملية الانتخابية برغم تفشى وباء كورونا، إذ يمكن الاستعانة بوسائل الدعاية التقليدية غير المعتمدة على التقارب الاجتماعي مثل اللافتات والتي لن تعرض حياة المواطنين للخطر. كما يمكن استخدام ملصقات الحوائط التي تتضمن صور المرشح أو الحزب وأبرز جوانب برنامجه الانتخابي.

وبرغم اتجاه البعض إلى الدعاية الإلكترونية للالتفاف على مخاطر الوباء إلا أن الدعاية التقليدية ستظل مرتكزاً أساسياً، خاصة أن الدعاية الإلكترونية لا يمكن الاعتماد عليها فقط في المواكبة الدعائية للعملية الانتخابية بسبب طبيعة الناخبين، حيث يعاني ما يقرب من ٣٢ في المائة من الفقر، وتمثلها نسبة الأمية، فضلا عن عدم قدرة هذه القطاعات على استخدام الوسائط الإلكترونية. كما أن الدعاية الإلكترونية لا تلائم "الجمهور التقليدي" في بعض المناطق مثل القبائل أو القرى والمدن النائية، والتي اعتادت على التواصل الشخصي للمرشحين من خلال جولاتهم أو مؤتمراتهم الجماهيرية.

خاتمة

تشهد بيئة انتخابات مجلس الشيوخ الجديد تغيرا واضحا في الأطر القانونية والدستورية والسياسية والاجتماعية. أما فيما يتعلق بالبيئة القانونية والدستورية فقد لحق بالإطار القانوني لتنظيم عملية الانتخابات عددا من التعديلات الهامة على مدى العقود الثلاثة التي خلت، حيث جاءت معبرة بشكل دقيق عن خط بياني متصاعد للتطور.

أما بالنسبة للمتغيرات التي شهدتها الإطار السياسي والاجتماعي، فقد أسهمت في تحريك المياه الراكدة في الحياة السياسية المصرية، وقلصت تأثيرات ظواهر سلبية مثل العصبية ورأس المال إلا أن هذه المتغيرات بحاجة إلى تطوير كي تتساند وتتعاقد وصولاً إلى نتائج أكثر قوة وفاعلية. فمثلا نمو مجتمع مدني فعال لا يمكن أن ينتهي عند دور المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات إنما يقع على عاتقها واجب آخر يتمثل في نشر الوعي بماهية هذه الانتخابات، وأن تقوم بدور أكبر في نشر المقارنات بين برامج الأحزاب والتيارات والحركات الفكرية والسياسية حول مختلف القضايا. أيضا يبقى ضروري البناء على التحالفات الحزبية التي ظهرت في برلمان ٢٠١٥.

على صعيد متصل، فإن هذه الانتخابات تبدو استثنائية، كونها تتزامن مع تفشى وباء كورونا، وهو الأمر الذي يفرض قيوداً على الدعاية الانتخابية التقليدية، مقابل إفساح المجال للدعاية الإلكترونية، وبرغم أولوياتها إلا أن ثمة صعوبة في الوصول بها إلى المجتمعات الفقيرة والتي تعاني من الأمية.